Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الرهانات الاقتصادية

The problem of achieving food security in Algeria in light of the economic stakes

عبد النور زوامبية ZOUAMBIA ABDANNOUR، الطيب بوهلال BOUHLAL TAIB
1 جامعة زيان عاشور الجلفة، مخبر التنمية، الديمقراطية وحقوق الإنسان université Ziane Achour Djelfa
a. zouambia@univ-djelfa.dz
2 جامعة زيان عاشور الجلفة université Ziane Achour Djelfa
Davidsas16@gmail.com
المؤلف المرسل : عبد النور زوامبية ZOUAMBIA ABDANNOUR a. zouambia@univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام : 2020-09-26 تاريخ القبول : 2020-12-11

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تفكيك العلاقة الجدلية بين إشكالية تحقيق الأمن الغذائي، وطبيعة الرهانات الاقتصادية التي تواجه النظام السياسي الجزائري، الذي يعتمد كلية على الاقتصاد الريعي.

كما تركز على تقييم وتحليل أهم السياسات المتبعة في سبيل تحقيق الأمن الغذائي وفقاً لمؤشرات الأمن الغذائي. وأخيراً تسعى هذه الدراسة إلى وضع استراتيجيات مبينة على دراسات علمية وعلى تقارير دولية ووطنية من أجل النهوض بمستوى الغذاء في الجزائر.

كلمات مفتاحية: الأمن الغذائي، الجزائر، التحولات الاقتصادية، الرهانات الاقتصادية

Abstract :

This study aims to dismantle the dialectical relationship between the problem of achieving food security, and the nature of the economic stakes facing the Algerian political system, which depends entirely on the rentier economy.

It also focuses on assessing and analyzing the most important policies adopted for achieving food security according to food security indicators. Finally, this study seeks to develop strategies based on scientific studies and international and national reports in order to improve the level of food in Algeria

Keywords: Food security, Algeria, economic transformations, economic stakes

1.مقدمة

تعتبر قضية الأمن الغذائي الجوهر الأساسي في أجندة الحكومات، خاصة الدول النامية منها. وهذا راجع إلى التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة وما تطرح من تحديات أمنية وبيئية، مما فرض على هذه الدول إعادة النظر في سياسات تحقيق الأمن الغذائي، وذلك من أجل التخفيف من التبعية اتجاه الخارج فيما يتعلق بتحقيق أمنها الغذائي.

والجزائر على غرار باقي الدول سعت جاهدة إلى تحقيق أمنها الغذائي في ظل ضعف اقتصادها الوطني، من خلال مجموعة من الإصلاحات الزراعية والريفية (المخطط الوطني للتنمية الزراعية، سياسة إعادة التجديد الزراعي الريفي، سياسات تأمين قدر كبير من الأغذية عن طريق الإنتاج المحلي.

الإشكالية : ما هي أهم السياسات المتخذة من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟

ومحاولة للإجابة على هذه الإشكالية نقترح الفرضيات التالية:

1- مدى تنفيذ السياسات المتخذة في مجال تحقيق الأمن الغذائي مرهون بمدى متابعة تطبيقها في كل المستويات

2- إن تحقيق الأمن الغذائي هو غاية في حد ذاته وليس وسيلة، ولا بتأتى هذا إلا من خلال تطابق مؤشرات الأمن الغذائي مع واقع السياسات المتبعة في هذا المجال.

3- عدم الاستقرار الاقتصادي ينعكس سلبا على تحقيق الأمن الغذائي، وبالتالي وضع الخطط والإستراتيجيات البديلة كفيلة بتحقيق ذلك.

وستركز هذه الدراسة على تقييم ودراسة السياسات المتبعة في مجال تحقيق الأمن الغذائي، من خلال الخطة التالية:

المحور الأول: التأصيل الفكري والنظري لمفهوم الأمن الغذائي.

المحور الثاني : مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر من خلال السياسات المتبعة.

المحور الثالث: آفاق الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الرهانات الاقتصادية.

2. المحور الأول: التأصيل الفكري والنظري لمفهوم الأمن الغذائي.

يعتبر الأمن الغذائي من القضايا الإنمائية الجوهرية المدرجة في مخطط الأهداف الإنمائية للألفية، التي كان من أولوياتها القضاء على الفقر المدقع كضرورة ملحة لتحقيق الحد الأدنى من شروط التنمية، وبناءً على تقرير التنمية البشرية لسنة 1990، تم تصنيف معيار الأمن الغذائي من معايير قياس التنمية الشاملة الهادفة لتحقيق حياة كريمة للسكان. وهذا ما أكد عليه المؤتمر العالمي للتغذية المنعقد بروما 1996، الذي أقر بضرورة تضافر الجهود من أجل ضمان الأمن الغذائي لكل سكان العالم، ونوه إلى أن قضية الأمن الغذائية ليست قضية دولية وحسب بل هي قضية إنسانية بالأساس.

هذا ما فرض على الخبراء السياسيين والاقتصاديين التفكير في الحلول للخروج من أزمة الغذاء خاصة في الدول النامية.

1.2 مقاربة معرفية حول الأمن الغذائي:

1.1.2 **تعريف الأمن الغذائي**: تعددت التعاريف واختلفت بسبب اختلاف الزوايا الفكرية لكل باحث أكاديمي، إلا أنها تكاد لا تخرج عن المعطى العام الذي يرمي إلى تحقيق القدر الكافي من الغذاء لكل شخص، حيث عرف الأمن الغذائي على أنه: " الحالة التي تكون فيها الدولة أو مجموعة الدول قادرة على توفير القدر الكافي من الغذاء لكل شخص في إطار نسق مستديم لمواردها المحلية"[1].

أما المشرع الجزائري فقد عرف الأمن الغذائي على أنه:" هو حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة"[2]. يتضح لنا من خلال التعريف أن المشرع الجزائري قد تطرق لكل العناصر الأساسية والرئيسية في الأمن الغذائي وهي: - الحصول والوصول بطريقة سهلة، - الديمومة، غذاء صحي وسليم. لكنه أغفل كيفية الحصول وطريقة وصوله للغذاء، ومن هي الجهة الوصية بذلك، كما أغفل قضية استغلال الموارد بطريقة مستدامة لضمان الأمن الغذائي حتى للأجيال القادمة.

لكننا نجد تعريف أخر يشير إلى قضية الأمن الغذائي كقضية مجتمعية وليست قضية فردية، بحيث اعتبر الأمن الغذائي بأنه:" قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية للأفراد، وضمان الحد الأدنى من الاحتياجات بانتظام"[3].

2.1.2- تعريف الاكتفاء الذاتي: هو قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على الذات، من خلال استغلال الموارد والإمكانات الطبيعية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية

3.1.2- تعريف الفجوة الغذائية: هي مقدار الفرق بين الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية، وهذا راجع إلى زيادة معدلات الطلب على معدلات الإنتاج، كما أن معدل الاستهلاك يزداد بنحو ضعف معدل الإنتاج مما يؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية. وبالتالي الاعتماد على زيادة الواردات لتأمين الاحتياجات الغذائية[4].

2.2 المقاربة النظرية للأمن الغذائي: تتركز أغلب الدراسات والأبحاث في الأمن الغذائي على عنصرين أساسيين لفهم الأمن الغذائي، ألا وهما: الإنسان، الغذاء. ومن هذا المنطلق نجد ثلاث نظريات قد ركزت على الأمن الغذئي بحسب الزاوية التي ترمي اليها النظرية، وهي:

1.2.2 نظرية الأمن الإنساني: تهدف إلى دراسة الأمن الإنساني من محور الإنسان الفرد كوحدة للتحليل الأساسية في السياسة الأمنية، فهي مقاربة تهدف إلى ضمان الاحتياجات الأولية لسلامة الأشخاص وتتعارض مع المفهوم التقليدي للأمن الدولي (محوره الدولة). وتركز على العناصر الأساسية لحماية

الإنسان (حقوق المواطنين، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نزع السلاح، حماية البيئة، نبذ كل أشكال العنف، مناهضة العنصرية...الخ). وبالتالي يجب تحقيق الأهداف الأساسية للأمن الإنساني وهي تحقيق الأمن الشخصي، **الأمن الغذائي**، الأمن الاقتصادي، الأمن البيئي والأمن الصحي[5].

2.2.2 نظرية التوازن شبه المستقر (حد الكفاف):
هي امتداد لنظرية مالتوس الاقتصادية، لكنها ترى بأن حجم أي سكان يتوافق مع حجم وسائل العيش وخاصة **الغذاء**، بمعنى أن الحد الأقصى لعدد السكان يتكلف بما يتوافر للمجتمع من وسائل الغذاء. ومن روادها **هارفي ليبنشتين** نشر كتاب عام 1956 تعرض فيه لخصائص الوضع الديمغرافي في الدول المتخلفة، ووصل إلى استخلاص أن الزيادة السكانية هي التي تعيد دائما دخل الفرد إلى النقطة التي بدأ منها وهي حد الكفاف[6]. وبالتالي تم ربط الزيادة السكانية بمؤشر التنمية في المتجمع.

3.2.2. النظرية الواقعية: تعود جذورها إلى قدماء المفكرين اليونانيين والصين، إذ تبنى أفكارها على نظرية القوة في العلاقات الدولية، وهذا ما دعا إليه كل من **نكيولا ميكيافيلي، وتوماس هوبز**. وترتكز على مبادئ أساسة أهمها: مبدأ وجود هيئة دولية يتم الاحتكام إليها في النزاعات الدولية، الدولة كوحدة للتحليل، مبدأ التحالف من أجل المصلحة، مبدأ الحفاظ على الأمن بكل أبعاده[7].

3.2 مقاربة معيارية- مؤشرات الأمن الغذائي-: هناك مؤشرات تقليدية ومؤشرات حديثة تستخدم لمعرفة وتحديد مستوى الأمن الغذائي في المجتمع، وهذا التصنيف راجع إلى تطور وتغير مفهوم الأمن من مرحلة إلى أخرى.

1.3.2 المؤشرات التقليدية: تتمحور هذه المؤشرات حول تحقيق الاكتفاء الذاتي على مستويين (الاستهلاكي، والإنتاجي) والشكل التالي يوضح لنا هذه المؤشرات.

الشكل 01: المؤشرات التقليدية لقياس مستوى الأمن الغذائي[viii].

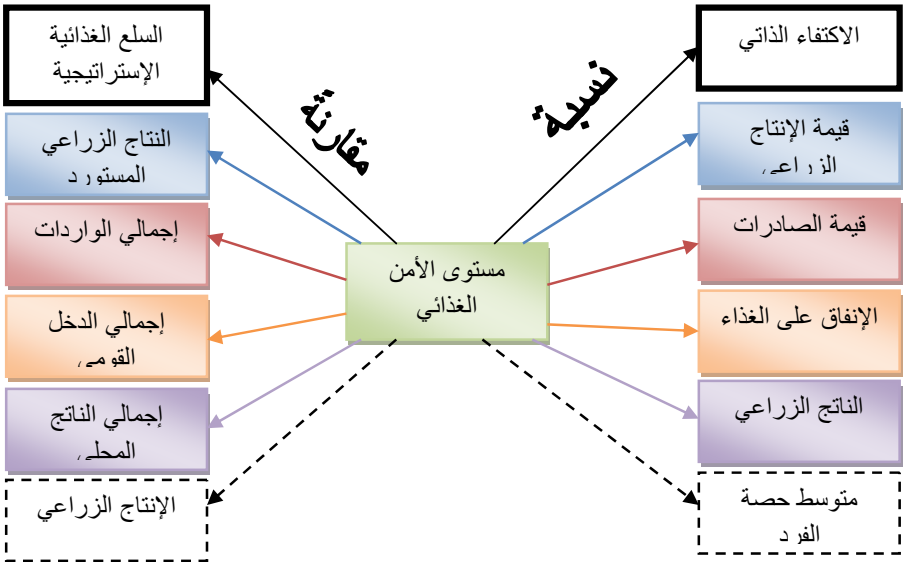

المصدر: من إعداد الباحثين

2- المؤشرات الحديثة (المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي): تهدف هذه المؤشرات إلى قياس الأمن الغذائي على مستوى العالم. وذلك، استناداً إلى ثلاث عناصر رئيسية وهي: **توافر الغذاء، القدرة على نحمل تكاليف الغذاء وجودة وسلامة الغذاء**. من أجل الوقوف على تقييم البلدان أيها الأقل أو الأكثر تعرضا لانعدام الأمن الغذائي من خلال الأبعاد الرئيسية الثلاث، وتندرج تحت هذه الأبعاد مؤشرات تم الاتفاق علها من قبل الدول والمنظمات الدولية والخبراء الدوليين وهي[9]:

- ✓ **توافر الأغذية:** به ثمان مؤشرات (كفاءة الإمدادات الغذائية، الإنفاق الحكومي على التنمية والبحوث الزراعية، البنى التحتية الزراعية، تقلب الإنتاج الزراعي، عدم الاستقرار السياسي، الفساد، قدرة الاستيعاب في المناطق الحضرية ونقص الغذاء).
- ✓ **القدرة على تحمل تكاليف الأغذية:** يقاس بستة مؤشرات (استهلاك المواد الغذائية كنسبة من الإنفاق الأسري، نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي، الناتج المحلي الإجمالي للفرد، التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية، وجود برامج لشبكات الأمان الغذائي وحصول المزارعين على التمويل).
- ✓ **جودة وسلامة الغذاء:** ويقاس من خلال خمسة مؤشرات (تنويع النظام الغذائي، المعايير الغذائية، توفر التغذية الدقيقة، جودة البروتين وسلامة الأغذية).

3. المحور الثاني : مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر من خلال السياسات المتعبة.

كما أشرنا سابقا، فإن مؤشرات الأمن الغذائي مهمة لمعرفة وضعية الأمن الغذائي في بلد ما. والجزائر سعت جاهدة لتحسين أمنها الغذائي من خلال سياسات واستراتيجيات وضعتها للنهوض بأمنها الغذائي، وبالتالي ما هي أهم السياسات والاستراتجيات المتخذة في هذا المجال؟.

من أجل حل معضلة الأمن الغذائي في الجزائر، انتهجت الحكومة الجزائرية سياسة زراعية قائمة على دعم الدولة للقطاع لجعله قادرا على زيادة الإنتاج، من أجل مواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتجات الفلاحية وخاصة الغذائية منها. لأن السياسات الزراعية ما هي إلا السياسات الإنمائية التي تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي. ومن أهم السياسات التي انتهجتها الدولة الجزائرية في هذا المجال هي:

1.3 سياسة تشجيع الاستثمار -ترقية الاستثمار الفلاحي- : تسعى أغلب الدول إلى ترقية وتعزيز الاستثمار الفلاحي كمحرك رئيسي لتنمية الاقتصاد الوطني. يعتمد نجاح الاستثمار الفلاحي على مدى توافر المقومات الأساسية وهي : الموارد المالية، الموارد الطبيعية والبشرية. والدولة الجزائرية تزخر بهذه المقومات الأساسية مما جعلها تتخذ ترقية الاستثمار الفلاحي كأولوية تنموية[10].

لقد عرفت القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار الفلاحي تطورا ملحوظا، وهذا تماشيا مع التطورات التي عرفتها الدولة على الجانبين الاقتصادي والسياسي، حيث تم إنشاء مستثمرات فلاحية جماعية وفردية بداية من سنة 1987، نظرا للتوجه الاقتصادي الجديد التي عرفتها المنطقة العربية آنذاك وأثر على المنظومة الاقتصادية الجزائرية فيما بعد (الانفتاح الاقتصادي بعد 1989). بعدها نجد الأمر 90-25 المؤرخ في 1990/11/11 المتعلق بالتوجيه العقاري الذي عمل على استرجاع الأراضي إلى الملاك الأصليين ، ثم صدور قانون الاستثمار 93-12 الذي أسس للاقتصاد الحر خاصة في القطاع الزراعي[11]. تلاه قانون الاستثمار 01-03، وأخير قانون 08-06، وتجسيدا لمخطط الدولة لدعم الاستثمار أقر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 قاعدة 51/ 49 التي تنص على شراكة بين المستثمر المحلي والأجنبي بنسبة 51% للمحلي، و49% للأجنبي.

هذه التحولات غيرت من خارطة المنظومة الزراعية في الجزائر، بحيث أصبحت الاستثمارات الفلاحية تقوم بكل العمليات الإنتاجية والتجارية والتسويقية للمنتجات الزراعية، في حين تتكفل الدولة بالاستثمار في المشروعات المساهمة في تنمية القطاع (على مستويين جانب مادي جانب البنى التحتية للقطاع). في هذا السياق تم إنشاء الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية سنة

2000، وبعدها تم تغيير تسميته مرتين ليستقر سنة 2005 على اسم الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي[12].

إن تحقيق إستراتيجيات ترقية الاستثمار الفلاحي منوط بمدى نجاعة السياسات المتخذة في هذا المجال، إذ أنشأت الدولة الجزائرية مؤسسات وطنية تسهر على دعم ترقية الاستثمار الفلاحي وهي:

1.1.3 الوكالة العامة للاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: تهدف إلى توسيع الإنتاجية وترقية المقاولاتية الفلاحية في الجنوب[13].

2.1.3 المعاهد التقنية: تساعد الفلاحين والمستثمرين من خلال الاستفادة من الخبراء.

3.1.3 الصناديق الفلاحية: عن طريق تقديم الدعم للفلاحين والمستثمرين.

4.1.3 شركة تسيير مساهمات الدولة للإنتاج الفلاحي: تهدف إلى تقييم القدرة الإنتاجية من خلال عمليات الشراكة[14].

5.1.3 شركة تسيير مساهمات الدولة للتنمية المحلية: تهدف إلى تكييف الأشكال التجارية مع برنامج الهيكلة والخوصصة[15].

2.3 سياسة الدعم الفلاحي: تميزت هذه السياسة بوجود مرحلتين أساسيتين وهما سياسة الدعم الفلاحي قبل 1990، اعتمدت على النهج الاشتراكي ونبذ القطاع الخاص، وركزت على أربع عناصر أساسية: **دعم أسعار عوامل الإنتاج، دعم أسعار المنتجات الزراعية، دعم توجيه الاستثمار، دعم عمليات الإصلاح**[16].

أما المرحلة الثانية سياسة الدعم الفلاحي خلال الفترة (1990-1999)، تميزت هذه المرحلة بالعجز في الميزانية بنسبة 8,7% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1997، نتيجة الاختلالات الاقتصادية بسبب شروط صندوق النقد الدولي الذي دفع بالدولة إلى[17]: تحرير الأسعار الزراعية، إلغاء معظم بنود الدعم.

ومن أجل دعم التنمية الفلاحية لجأت الدولة إلى إنشاء مؤسسات وإعداد خطط تنموية لدعم التنمية الريفية:

1.2.3 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: يهدف إلى تحسن المستوى الأمن الغذائي.[18]

2.2.3 الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي: تم إنشاؤه سنة 2005، من أجل دعم المشاريع الإستثمارية[19].

3.2.3 الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي: تم إنشاؤه في سنة 2005 في القانون المالية التكميلي، بهدف لضبط الإنتاج وتقديم الإعانات الموجهة لضبط المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع[20].

3.3 مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر:

تعتبر المؤشرات هي المقياس التي نقيس مستوى الأمن الغذائي في الجزائر، لكن ستركز هذه الدراسة على بعض المؤشرات، وتستعين بالمقارنة ببعض الدول العربية التي تشبه الدولة الجزائرية من حيث طبيعة النظام السياسي والاقتصادي وحتى الطبيعة الجغرافية. وهذه المؤشرات هي:

1.3.3 مؤشر الرقم القياسي لأسعار الغذاء للمستهلك: يعتبر مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أهم المؤشرات التي يعتد بها لقياس مستويات غلاء المعيشة ومستويات التضخم، وبالتالي مقدرة المواطنين في الحصول على الغذاء. والجدول التالي يوضح لنا نسبة الرقم القياسي لأسعار الغذاء للمستهلك لبعض الدول العربية.

الجدول رقم 02: الرقم القياسي لأسعار الغذاء للمستهلك بالدول العربية خلال الفترة (2010-2017) (سنة الأساس 2010=100)[xxi].

الدولة	متوسط الفترة (2010-2015)	2016	2017	معدل التغير بين متوسط الفترة (2010-2015) وعام 2017
الأردن	109,34	111,24	110,78	1.32
الإمارات	95,09	102,29	103,48	8,82
السعودية	136,6	146,5	143,13	5,55
تونس	117,05	138,51	146,2	24,90
الجزائر	168,63	206,46	196,61	16,59
المغرب	118,95	126,77	126,78	6,58

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ نسب التفاوت في الرقم القياسي لأسعار الغذاء للمستهلك من منطقة لأخرى، وهذا راجع لطبيعة السياسات الاقتصادية في مجال الغذاء ومدى دعم الأسعار، حيث نجد أنه بلغ أعلى نسبة في دولة تونس بنسبة 24,90%. وأدناه في الأردن بنسبة 1,32%. والجزائر احتلت المرتبة الثانية بنسبة 16,59%. وهذا لراجع لنسبة الدخل الفردي ومدى توافها مع القدرة الشرائية. حيث نجد في دولتي الجزائر وتونس انخفاض القدرة الشرائية لدى الفرد بسبب تدنى الدخل وزيادة الأسعار.

2.3.3 مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي: الجدول الموالي يوضح لنا نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وفقا لتعادلها للقدرة الشرائية في بعض الدول العربية.

الجدول رقم 03: نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وفقا لتعادل القوة الشرائية خلال الفترة (2009-2017) بالأسعار الجارية، (دولار/فرد)[xxii]

الدولة	متوسط الفترة (2009-2015)	2016	2017	معدل التغير بين متوسط الفترة (2009-2015) وعام 2017(%)
الأردن	9119	8980	9110	0,09
الإمارات	62479	71750	74410	19,10
السعودية	50064	55840	54770	9,40

تونس	10207	11160	11490	12,57
الجزائر	13180	14870	15050	14,19
المغرب	6814	7710	8063	18,32

ما نستنتجه من هذا الجدول أن نصيب الفرد في تزايد مستمر في هذه البلدان ماعدا الاردن الذي بقي مستقرا، إلا أنه مازال لا يغطي القدرة الشرائية للمواطن وخاصة في دول المغرب العربي ومنها الجزائر. وهذا راجع لضعف السياسات الوطنية في هذا المجال.

3.3.3 مؤشر الحالة الراهنة للتغذية: وهو المؤشر الذي يوضح لنا حالة مستوى الأمن الغذائي في البلدان بناءً على مؤشرات وضعتها المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (منظمة الفاو). والجدول التالي يوضح لنا الحالة الراهن للتغذية في بعض البلدان العربية.

الجدول رقم 04: الحالة الراهنة للتغذية في الوطن العربي والعالم عام 2017 (%)[23]

الدولة	انتشار قصور التغذية (% من إجمالي السكان)	انعدام الأمن الغذائي الحاد (% من إجمالي السكان)	الأطفال دون السن الخامسة الذين يعانون من الهزال	البدانة لدى البالغين	النساء في سن الإنجاب اللاتي يعانين من فقر الدم	الرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع الذين تقل أعمارهم عن ستة أشهر
الأردن	4,2	-	2,4	29	34,7	22,7
الإمارات	3.8	-	-	28,6	27,8	-
السعودية	4,4	-	-	32,2	42,9	-
تونس	5	-	4.1	21,6	35,7	25,7
الجزائر	4,6	-	4,1	21,6	35,7	25,7
المغرب	3,5	-	2,3	20,6	36,9	27,8

الملاحظ من هذه المعطيات أن نسبة انتشار قصور التغذية في الدول العربية ضعيفة حيث تتراوح ما بين 3,5% في المغرب و5% في تونس والجزائر بنسبة 4,6%. نفس الشيء بالنسبة لعدد الأطفال الذين يعانون من الهزال، لكن نلاحظ نسبة البدانة

ونسبة فقر الدول لدى الحوامل مرتفعة أكثر من 30% وهذا راجع إلى النظام الغذائي غير الصحي المتبع في هذه الدول مما دفع بمنظمة الصحة العالمية لدق ناقوس الخطر حول الأمن الغذائي في الدول العربية.

4. المحور الثالث: آفاق الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الرهانات الاقتصادية.

من خلال التقارير المقدمة للدولة الجزائرية حول وضع الأمن الغذائي في المجتمع الجزائري، حاولت الحكومة انتهاج سياسات وطنية بناءً على توجهات المنظمة العالمية للأغذية والزراعية، والمنظمة العربية التنمية من أجل النهوض بمستوى الأمن الغذائي في ظل الرهانات الاقتصادية الوطنية والدولية، وتمحورت هذه السياسات في وضع مخطط وطني استشرافي في مجال الأمن الغذائي تجلى في:

1.4 تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة: حيث عملت الدولة الجزائرية علىإقامة مشاريع وبرامج في هذا المجال في مخطط مستقبلي لغاية 2021 حيث سطرت في هذا المجال 15 مشروعا بتكلفة 844.09 مليون دولار لكل خمسة مشاريع وتستهدف هذه المشاريع[24]:

- ✓ تحديث قطاع إنتاج الأعلاف من خلال برنامج الشراكة الثلاثي: برنامج تشغيل المزرعة، الألبان والمربى
- ✓ المساعدة والدعم الفني للمعاهد والمراكز والمكاتب تحت الوصاية.
- ✓ تعزيز قدرة تخزين الحبوب عبر إنشاء 39 صومعة بسعة إجمالية قدرها 8.2 مليون قنطار.
- ✓ زيادة مساحات الزيتون عن طريق زراعة شبه مكثفة (200شجرة/هكتار) ومكثفة (400شجرة/هكتار).
- ✓ استخدام أنظمة الري المقتصدة وتحديث التقنيات الزراعية في الواحات.
- ✓ نشر المعلومات عن أسعار المنتجات الزراعية في السوق المحلية.

2.4 استثمار المزيد من الموارد الأرضية: عن طريق الاستفادة من العوائد المائية، وكذا ترشيد استخدام مياه الري ومصادر والمياه غير التقليدية، وتم تحديد ثلاث مشاريع في مجالات الري التكميلي للحبوب وتطوير التقنيات المقتصدة واستعمال المياه المعالجة. (استحداث مجمعات تحلية مياه البحر، وكذا مجمعات إعادة معالجة المياه المستعملة)[25].

3.4 إقامة مشروعات استثمارية متكاملة ومرتبطة بأنشطة البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (2017-2021)[*]: وتمثلت في مشروعين تكلفة أحدهما نحو 4.2 مليون دولار الأول في مجال إنشاء قطب صناعي-غذائي مندمج التنسيق بين متعاملي شعبة الحليب في إقليم ولاية سطيف، والمشروع الثاني برنامج الاستثمار في منشئات الضبط، ويهدف المشروعان إلى تفعيل طريقة جديدة للتنظيم والتنسيق بين العاملين والمنتج المحلي للحليب ومشتقاته، وتحسين التخزين في الحبوب[26].

5.خاتمة

من خلال هذه المداخلة نخلص إلى أن الدولة الجزائرية سعت جاهدة إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي لدى المواطن الجزائري، من خلال السياسات والمتبعة ومن خلال الاتفاقيات التي أبرتمها، وما توضحه لنا الإحصائيات أنه بالرغم من دعم الأسعار وضخ الأموال من أجل استيراد المواد الغذائية إلا أن الفجوة الغذائية في الجزائر مازالت مرتفعة بسبب ضعف الناتج المحلي، وكذا نجد أن النظام الغذائي المتبع في المجتمع الجزائري غير صحي لذا وجب وضع استراتيجيات مبينة على دراسات علمية وعلى تقارير دولية ووطنية من أجل النهوض بمستوى الغذاء في الجزائر. وهذا من خلال النقاط التالية:

- ✓ تدعيم الإجراءات التنظيمية والاستثمارية لتطوير الإنتاج المحلي
- ✓ تفعيل مبدأ الرشادة في النفقات العمومية بما يكفل التوزيع العادل لعوائد الدخل الوطني وعوائد الموارد الوطنية
- ✓ التحفيز على العمل الفلاحي والتأكيد عليه كجزء أساسي في المنظومة الاقتصادية الوطنية.
- ✓ التركيز على السياسات الزراعية خاصة القمح والحمضيات والكروم.

6. قائمة المراجع:

1. إكرام بركان، **أهم مبادئ ومفاهيم النظرية الواقعية (القوة، المصلحة وميزان القوى)**، 2009.
2. بولحبال نادية، إشكالية الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، مذكرو غير منشورة لنسل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
3. تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **الاستثمار والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، القاهرة، 2010.
4. تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي 2017**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان.
5. تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير متابعة تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المرحلة الثانية (2017-2021)**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، 2018.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 46، قانون رقم 08-16 المؤرخ في أول شعبان 1429 الموافق لـ 03 أوت 2008، **المتضمن التوجيه الفلاحي**.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة رقم 52، الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 25 جويلية 2005، قانون المالية التكميلي لسنة 2005.
8. حديد فاطمة، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مذكرة غير منشورة للحصول على درجة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة سعيدة.
9. الحفار نهايت ياسين، **فضاء الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي**، دار المعجم، دمشق، سوريا، 1994.
10. رجراح محمد، **أثار الإصلاحات الهيكلية على السياسة الزراعية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.
11. رمزي زكي، **المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 84، الكويت، 1984.
12. سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي- المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الإمارات، 1998.
13. علي مكيد، فريدة بن عياد، **واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، المجلد 12، العدد1، جويلية 2018.
14. فاروق سحنون، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة –دراسة حالة الجزائر**، مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في التسيير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة الجزائر، 2010.
15. فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2011.
16. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، **كتاب عالم المعرفة**، العدد 230المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فيفري 1998.
17. محمد غردي ، **القطاع الزراعي وإشكالية دعم الاستثمار في ظل** الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكترواه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012.
18. English Dictionaty, Definition of food security, noun from the Cambridge Business, Cambridge Univesity Press, England, 2006.
19. Jean François rioux, la sécurité humane; une nouvelle conception des relation internationales, Hartmann, Paris, 2001.

7. الهوامش:

[1] - English Dictionaty, **Definition of food security**, noun from the Cambridge Business, Cambridge Univesity Press, England, 2006.

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 46، قانون رقم 08-16 المؤرخ في أول شعبان 1429 الموافق لـ 03 أوت 2008، **المتضمن التوجيه الفلاحي**، المادة 03، ص 06.

[3] - محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، **كتاب عالم المعرفة**، العدد 230المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فيفري 1998، ص 76.

[4] - سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي- المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الإمارات، 1998، ص 12.

[5] -Jean François rioux, **la sécurité humane; une nouvelle conception des relation internationales**, Hartmann, Paris, 2001, p 9.

[6] - رمزي زكي، **المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 84، الكويت، 1984، ص 93.

[7] - إكرام بركان، **أهم مبادئ ومفاهيم النظرية الواقعية (القوة، المصلحة وميزان القوى)**، 2009، ص 37.

[viii] - من إعداد الباحث للإطلاع أكثر أنظر: الحفار نهايت ياسين، **فضاء الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي**، دار المعجم، دمشق، سوريا، 1994.

[9] - علي مكيد، فريدة بن عياد، **واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، المجلد 12، العدد1، جويلية 2018، ص 122.

[10] - حديد فاطمة، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مذكرة غير منشورة للحصول على درجة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة سعيدة، ص 5.

[11] - **نفس المرجع**، ص 62.

[12] - فاروق سحنون، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة –دراسة حالة الجزائر**، مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في التسيير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص 24.

[13] - محمد غردي ، **القطاع الزراعي وإشكالية دعم الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012، ص 96.

[14] - تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **الاستثمار والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، القاهرة، 2010، ص 04.

[15] - **نفس المرجع**، ص 6.

[16] - بولجبال نادية، إشكالية الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، مذكرو غير منشورة لنسل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 55.

[17] - رجراج محمد، **أثار الإصلاحات الهيكلية على السياسة الزراعية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص 70.

[18] - فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2011 ص 142.

[19] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة رقم 52، الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 25 جويلية 2005، قانون المالية التكميلي لسنة 2005، ص 08.

[20] - **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[xxi] - تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي 2017**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، ص 71.

[xxii] - **نفس المرجع**، ص 72.

[23] - **نفس المرجع**، ص 88.

[24] - تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير متابعة تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المرحلة الثانية (2017-2021)**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، 2018، ص 11.

[25] - **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[*] - هو برنامج وضعته المنظمة العربية للتنمية الزراعية للنهوض بمستوى الأمن الغذائي في المنطقة العربية وتم تحديد أهم العناصر الواجب إنجازها. وذلك على ثلاث مراحل المرحلة الأولى وهي مرحلة عاجلة ذات مدى زمني قصير يمتد لخمس سنوات منذ بدء تنفيذ المشروع، وذلك ما بين عامي 2010، 2015 والمرحلة الثانية وهي مرحلة متوسطة المدى وتمتد لخمس سنوات تالية بعد المرحلة الأولى، وذلك حتى عام 2020. وأخيرا المرحلة الثالثة وهي مرحلة طويلة المدى، يمتد أفقها الزمني حتى عام 2030. وهي مرحلة ذات طبيعة إستراتيجية تكتسب مجالات التنمية خلالها صفة الاستمرارية والاستدامة.

[26] - **نفس المرجع**، ص 12